سوريا الطرف الاساسي في افتعال مثل هذه المشادات، باعتراضها على وجود مصر، مثلاً، واحتجاجها على انتخاب مندوب المغرب عضواً مقرراً للمؤتمر. وكانت اعنف تلك المشادات بين وزيري خارجيتي مصر وسوريا، د. عصمت عبدالمجيد وفاروق الشرع، حين طرح الاخير مشروعاً «من ٢٦ نقطة حول القضية الفلسطينية، ولم يرد فيه ذكر لـ م.ت.ف. فتناول عبدالمجيد الكلام، وقال: يا اخوان المشروع السوري لا يذكر اسم المنظمة ابداً... ورد الشرع، بحدة، وقال: ان من تصالح مع العدو الصهيوني ليس له علاقة بالقضية الفلسطينية... وقال عبدالمجيد: نحن نتصل في العلن، ولكن هناك مسؤولين سوريين يتصلون باسرائيل [سراً]» (**القبس**، ٢٧/١/١٩٨٧).

ومن الخلافات التي وقعت، ايضاً، اعتراض المندوب اللبناني في لجنة الخبراء على اقتراح م.ت.ف. البحث في موضوع الحرب ضد المخيمات في لبنان. وقال المندوب اللبناني ان «المخيمات أرض لبنانية، ومشكلة لبنانية داخلية، ولا نقبل بحثها هنا. وحتى اذا بحثت، واتخذ بشأنها أي قرارات، فانها مرفوضة من قبل لبنان» (**المصدر نفسه**).

وبعد مداولات استمرت حتى ٢٥/٢/١٩٨٧ بين وزراء خارجية الدول الاسلامية، تم الاتفاق على جدول اعمال المؤتمر، الذي «تضمن اربعة بنود رئيسية تضمنتها اربع اوراق عمل كويتية، أدرجت تباعاً وفقاً لأولويتها وأهميتها: الورقة الاولى سياسية، وتركز على القضية الفلسطينية ووضع القدس، والحرب العراقية ـ الايرانية، والحرب الاهلية اللبنانية، والقضية الافغانية. أما الورقة الثانية، فهي اقتصادية، وتركز على هذا الجانب في الدول الاسلامية لجهة دعم برامج التنمية ومواجهة التصحر وموجة الجفاف التي تجتاح عدداً من دول الساحل الافريقي الاسلامية. اما الورقة الثالثة، فتركز على الجانب الثقافي والقيم والحضارة الاسلامية، وانعاشها من خلال مراكز البحوث والمعارض والندوات. وتناولت الورقة الرابعة مسألة انشاء محكمة عدل اسلامية تتولى، بالدرجة الاولى، فض النزاعات بين الدول الاسلامية، وفقاً لتعاليم الدين الحنيف والشريعة الاسلامية» (**المجلة**، العدد ٣٦٣، ٢١ ـ ٢٧/١/١٩٨٧، ص ١٤).

أعمال القمة ومقرراتها

اختار المؤتمر امير دولة الكويت رئيساً له، كما كان وزير خارجيتها رئيساً للمؤتمر التمهيدي لوزراء الخارجية. واقترح الرئيس انتخاب هيئة مكتب مؤتمر القمة، على غرار اجتماع وزراء الخارجية التحضيري، ووافق المؤتمر على الاقتراح (**القبس**، ٣٠/١/١٩٨٧). وكان اجتماع وزراء الخارجية اختار نواباً للرئيس: دولة الغابون عن المجموعة الافريقية، وجزر المالديف عن المجموعة الآسيوية، كما احتلت م.ت.ف. مقعد النائب الثالث للرئيس، وهو امر متفق عليه في كل الاجتماعات الاسلامية، واختير المغرب مقرراً عاماً (**المصدر نفسه**، ٢٤/١/١٩٨٧). وكذلك كان الامر في اجتماعات القمة.

كان واضحاً ان الموضوع الذي يحظى بالاولوية في جدول أعمال القمة، هو الحرب العراقية ـ الايرانية. فقد دعا رئيس جمهورية جزر المالديف، مأمون عبدالقيوم، «الى ضرورة تحقيق الهدف الاول الذي نسعى لتحقيقه في هذا المؤتمر، وهو ايقاف الحرب العراقية ـ الايرانية واعطاء ذلك الاولوية الكبرى. واضاف ان قضية فلسطين والقدس الشريف ولبنان وافغانستان والاقليات الاسلامية في العالم، كلها قضايا مهمة... الا انه مع أهميتها الكبرى، فان ضرورة وقف نزف الدم المسلم في ايران، والعراق، يجبرنا على اعطائه الاولوية القصوى في هذا المؤتمر» (**المصدر نفسه**، ٢٩/١/١٩٨٧).

كما اكدت الرسالة المفتوحة، التي وجهها الأمين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، الى المؤتمر أولويات جدول الاعمال، فوضع الحرب العراقية ـ الايرانية، مع التأكيد على تضامن الدول المشتركة في المؤتمر مع العراق «في رد العدوان على أرضه [وتجديد الدعوة] الى القيادة الايرانية ان تتوخى الحل السلمي الذي يضمن للطرفين حقوقهما المشروعة، ويكفل لهما التفرغ لمواجهة التحديات الحقيقية الآتية من الهيمنة الصهيونية» (**المصدر نفسه**، ٢٨/١/١٩٨٧).

ثم اشار الى القضية الفلسطينية كأولوية تالية، قائلاً: «ان اهم ما ينبغي ان ينصب عليه تضامن الدول الاسلامية قضايا التحرير، وفي مقدمتها قضية فلسطين والقدس الشريف، اللبنة الاولى التي قام عليها بناء